دور نظرية تشارلز تتل في تفسير انحراف الأحداث في الأردن "دراسة ميدانية"

*راكان راضي الحراحشة**

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور نظرية العالم تشارلز تتل في تفسير انحراف الأحداث في الأردن، وبلغ عدد أفراد الدراسة(101) حدث، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل. وتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن هم من الفئة العمرية (18–15)، من سكان المدينة، يعيشوا ضمن أسر دخلها الشهري منخفض جداً، كما أن المستوى التعليمي للوالدين يتركز في المستوى الثانوي، وأغلبهم من مرتكبي جرائم السرقة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن السبب الرئيس في انحراف الأحداث المحكومين في الأردن يكمن في زيادة معدل الضبط الممارس عليهم في الأسرة، وتبين أن معدل الضبط الذاتي لدى الأحدث المحكومين كان منخفضاً، أوصت الدراسة بضرورة عمل البرامج والمحاضرات التوعوية للأسر حول كيفية التعامل الحديث مع الأبناء وذلك باسلوب توازن الضبط وعدم المبالغة أو الإهمال في المعاملة.

الكلمات الدالة: نظرية تشارلز تتل، انحراف الأحداث، الضبط.

المقدمـة

حظيت دراسة الانحراف باهتمام العديد من علماء الاجتماع والجريمة، ومن أبرز تلك الدراسات الدراسة الشهيرة لعالم الاجتماع الفرنسي دوركأيم بعنوان " العمل الإنتحاري (Suicide) Action، وفي العصر الحديث زاد الإهتمام بدراسة الانحراف من قبل علماء الاجتماع ومنهم بارسونز (Parson)، وميرتون (Merton) وغيرهم، الأمر الذي ساهم كثيراً في تفسير الانحراف وتصنيف الجرائم والمجرمين، كما ساهم ذلك في إمكانية السيطرة على الانحراف وضبطه، ويعتبر سذرلاند (Sutherland) من أوائل علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة الانحراف بشكل خاص، فقد صبغ الجريمة بالطابع الاجتماعي، كما أكد على أهمية استخدام المنهج العلمي في دراسة الجريمة من أجل الوقوف على أسبابها (الوريكات، 2013).

وشهد عام (1990) حدثين هامين في مجال تطور علم الجريمة، وهما النظرية العامة للجريمة للعالمين هيرشي وجوتفرسون (Hirschi & Gottfredson)، ونظرية الضغط العام للعالم آجنيو (Agnew)، وقد أثار هذا الإنجاز إهتمام العديد من علماء الاجتماع والجريمة للتحقق من العوامل الأَساسية للانحراف بحيث أظهرت العديد من الدراسات أنَّ الخلل في الضبط له مؤَشر كبير في حدوث السلوكيات المنحرفة والإجرامية ومن أبرز تلك الدراسات؛ (Pratt & Cullen, 2000; Perrone, Sullivan, Pratt & Margaryan, 2004; Langton, Piquero & Holliinger, 2006 McGloin, Sullivan, Piquero, & Pratt, 2007; Reisig & Pratt, 2011 ; Franklin, Bouffard, & Pratt, 2012) (Steven & Travis).

وفي عام (1995) ومن خلال عملية التكامل النظري وضع عالم الاجتماع تشارلز تتل (Charles Tittle's) الأَساس لنظرية عامة في الانحراف والتي أسماها نظرية توازن الضبط (Control Balance Theory)، وقد صمم تتل هذه النظرية لتفسير جميع أَشكال الانحراف (Deviance)، والذي يعرفه تتل بأَنه أي سلوك تعتبره الجماعة غير مرغوب فيه وتظهر الجماعة له أو ضده شعور استجابة سلبية. (Tittle, 1995, 124)، والأَساس الذي تقوم عليه نظرية تتل هو معدل الضبط (Control Ratio) والذي يراد به مقدار الضبط الذي يتعرض له الفرد مقاساً إلى مقدار الضبط الذي يمكن أن يمارسه الفرد ويقوم به، مما يدل على وجود عدة خيارات سلوكية يمكن أن يقوم بها الفرد، كما أَن نسبة ضبط الفرد يمكن أن تكون متوازنة (Balance)، ويمكن أن تكون غير متوازنة (Imbalance)، فإذا ما كانت معدل الضبط في حالة توازن فإن ذلك الأَمر يقود الفرد نحو الامتثال (Conformity)، وأَما إذا كانت معدل الضبط غير متوازنة فإن ذلك يقود الفرد إلى

* قسم علم الاجتماع، كلية التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، الامارات العربية المتحدة. تاريخ استلام البحث 2016/11/26، وتاريخ قبوله 2016/6/29.

 © 2018 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أَشكال مختلفة من الانحراف مثل: الاستغلال (Exploitation)، والسرقة (Theft)، والانحطاط (Decadence). كما يرى تتل أن الانحراف الفعلي ينتج بسبب خلل في نسبة الضبط نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات الظرفية وهي: الدوافع، والقيود والفرصة؛ وتظهر الدوافع نتيجة الاستفزاز والحث، والقيود تعني مقدار المخاطر المتوقعة، والفرصة تعني قدرة الفرد على استثمار الأَنشطة والأَفراد من أجل تحقيق الهدف، فعلى سبيل المثال تقع جريمة الإيذاء بسبب الاستفزازات الظرفية كالسب والشتم مما يؤَدي إلى خلل في الضبط (Piquero & Hickman, 2003).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد ظاهرة انحراف الأحداث من أكثر الظواهر التي مازالت تؤرق العديد من دول العالم، وبالرغم من قيام العديد من العلماء والباحثين بدراسة هذه الظاهرة للوقوف على الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى انحراف الأحداث إلا انها مازالت في تنامي كبير، لذا تكمن مشكلة الدراسة في زيادة جرائم الأحداث في الأردن وانها لم تعد تقتصر على الجرائم العادية بل شملت جرائم الإيذاء البليغ والقتل، وبما ان الشباب هم الفئة الأكبر حجما وتأثيرا في المجتمع، تأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على تفسير انحراف الاحداث في ضوء نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط الاجتماعي، وبشكل اكثر تحديداً فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للأحداث المحكومين في الأُردن؟
2. ما أنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأُردن؟
3. ما علاقة الضبط الأُسري بانحراف الأحداث المحكومين في الأُردن حسب نظرية تشارلز تتل؟
4. ما علاقة الضبط الذاتي بانحراف الأحداث المحكومين في الأُردن حسب نظرية تشارلز تتل؟

أهمية الدراسة:

بالرغم من تناول العديد من الدراسات لظاهرة انحراف الأحداث بشكل عام إلا أنها لم تدرس نظرية توازن الضبط ودورها في تفسير الانحراف، باستثناء الدراسات الاجنبية منها، لذا تأتي أهمية الدراسة في أنها الدراسة الأولى في الوطن العربي – ضمن حدود علم الباحث– التي تتخذ من نظرية توازن الضبط أساساً لها في تفسير انحراف الأحداث المحكومين في الأردن ومن أجل توطين النظرية في بيئة مغايرة، كما وتتبع أهمية الدراسة في أنها تضيف موضوعاً جديداً في البحث العلمي من جهه، ولما لها من فائدة لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية يمكن أن توجه للمساعدة في الحد من حجم انحراف الأحداث وتحديداً الجهة الأولى المسؤولة عن هذه الفئة وهي الأسرة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساب انحراف الأحداث المحكومين في الأردن في ضوء نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط، ويمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

1. التعرف على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للأحداث المحكومين في الاردن.
2. التعرف على أنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأردن.
3. التعرف على علاقة الضبط الأسري بانحراف الأحداث المحكومين في الأردن من وجة نظرية تشارلز تتل.
4. التعرف على علاقة الضبط الذاتي بانحراف الأحداث المحكومين في الأردن من وجة نظرية تشارلز تتل.

مفاهيم الدراسة:

لأغراض الدراسة، تم تحديد وتعريف أهم المفاهيم التي تضمنتها الدراسة وهي:

الحدث: (juvenile)

الحدث في اللغة يعني بداية سن الشباب، ويقال أخذ الأَمر بحداثة أي بأوله وإبتدائه، وهو صغير السن، والحدث هي تلك المرحلة من عمر الفرد التي تتميز بجميع مظاهر الحيوية، والجسمانية، والعضوية، والتي ينتقل خلالها الفرد من مرحلة النمو الجسمي والنفسي في الطفولة إلى مرحلة النمو الجسمي والنفسي للشباب، والحدث هو الصغير بين سن التمييز وسن البلوغ والذي ارتكب أحد الأفعال التي يعاقب عليها القانون (أنيس، 1987).

وفي قانون الأحداث الأردني جاءَ تعريف الحدث، " بأَنَّه كل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره " (قانون الأحداث، 2014، المادة:2).

كما جاءَ تعريف الحدث في الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل على أنه" من لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى" (الأمم المتحد، اتفاقية حقوق الطفل، 2004، المادة: 1).

الانحراف: (Deviance)

لقد ذكرت الدراسات العديد من التعريفات لمفهوم الانحراف ومن أبرز تلك التعريفات ما يلي:

الانحراف في اللغة: "الميل ويقال مال الشخص عن الشيء، أي تحرَّف وإنحرف وإحرورف" (الفيروز، 1398هـ، 127).

الانحراف الخروج عن القواعد والمعايير المتعارف عليها ضمن الجماعة الواحدة من خلال القيام بفعل أو سلوك (Behavior) مخالفاً لتلك المعايير والقواعد، والذي في الغالب يواجه بالرفض والمعارضة من قبل تلك الجماعة (البقلي، 2005).

يعرف القريشي الانحراف بأنها ظاهرة اجتماعية وأن صفة التجريم والانحراف ما هي ألا أحاكم تطلقها الجماعة على تصرفات أفرادها التي تتعارض مع قيم تلك الجماعة وأفكارها سواء كان القانون يعاقب عليها أم لا، والانحراف سلوك مخالف لما يراه المجتمع وهي خروج عن القواعد المتعارف عليها بين أفراد المجتمع، وبعبارة أخرى فإن المجتمع هو من يحدد صفة تلك الأفعال هل هي منحرفة أم مقبولة اجتماعياً (القريشي، 2011، أ).

يعرف تشارلز تتل (Tittle) الانحراف بأنه سلوك أو تصرف مرفوض من قبل الأفراد، كما أنه شعور جماعي مشترك تجاه فعل من النوع السلبي ناتج عن الخلل في كمية الضبط التي يتعرض لها الأفراد (Delisi & Hochstetler, 2002).

من خلال التوضيح السابق لمفهوم الانحراف يمكن القول بأن الانحراف يشمل كل سلوك يقوم به الفرد في المجتمع الواحد والذي يمثل تناقضاً مع القوانين والمعايير المعمول بها في المجتمع بحيث يتطلب الأمر وقوع عقوبة رادعة للفرد بسبب ذلك السلوك والفعل.

انحراف الأحداث (Juvenile Delinquency)

لقد تضمنت القوانين والسياسات المعمول بها في مجال الأحداث تصنيف الأفعال التي يرتكبها الحدث، فهناك أفعال يقوم بها الحدث تكون لا ترقى لمستوى الجريمة، كما هو الحال في الخروج عن سلطة الوالدين، وتختلف المجتمعات في تصنيفها لتلك الأفعال تبعاً للبناء الاجتماعي والثقافي لها، كما تختلف في تحديد العمر الذي يعامل عنده الفرد كحدث في حال إرتكابه لفعل مخالف، فقد حددت بريطانيا سن الحدث بثماني سنوات ثم رفعته إلى عشر سنوات في عام (1965)، لقد قام العديد من علماء الاجتماع والجريمة، والقانون بتعريف مفهوم انحراف الأحداث الا إنه لا يمكن الجزم بوجود تعريف محدد له، ومن أهم تعريفات انحراف الأحداث ما يلي (الخواجة، 2003):

يعرف العيسوي انحراف الأحداث بأنه " تلك الأخطاء البسيطة التي يرتكبها الأحداث الصغار ضد القانون أو ضد النظام الاجتماعي السائد " (العيسوي، 1988، ص: 7).

وبناءَ على ما سبق يمكن تعريف انحراف الحدث بأنه: قيام صغير السن من الجنسين ممن لم يبلغ الثامنة عشر من العمر بأفعال غير مألوفة تشكل خطورة على المجتمع الأمر الذي يتطلب تدخل السلطات في مساعدة الحدث في جميع المراحل القانونية وتوجيهه وتقويمه.

الضبط الاجتماعي (Social Control)

يُعتبر موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناول دراستها علماء الاجتماع، والنفس، والتربية لصلته القوية بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد، إلا أنه لا يزال يوجد الكثير من الغموض في تقديم تعريف محدد للضبط الاجتماعي، ويرجع ذلك الأمر إلى إختلاف العلماء وعدم اتفاقهم حول مفهوم الضبط الاجتماعي وتحديد ميادين دراسته فلقد تعددت وجهات نظر العلماء لمفهوم الضبط تبعاً لمداخلهم النظرية، ومن أهم تلك التعريفات:

يعرَّف روس (Ross) الضبط الاجتماعي بأنه "سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة لا يستهان بها في أحداث الاستقرار في المجتمعات" (عباس، 2013، ص: 55).

كما يعرَّف سمنر (Simner) الضبط الاجتماعي في كتابة الشهير بعنوان "العادات الشعبية" بأنه " ما تمارسه العادات والأعراف من أثر على المجتمع" (جابر،2004، ص: 1).

أما الصالح فيعرَّف الضبط الاجتماعي بأنه تلك العملية المقصودة أو غير المقصودة التي تقوم بها الجماعة من خلال وسائل محددة من أجل ضبط سلوك الأفراد ضمن إطار القواعد والمعايير المعمول بها في المجتمع وبما يحقق النظام والاستقرار والأهداف العامة للمجتمع (الصالح، 2004).

ويعرَّف الضبط الاجتماعي بأنه " مجموعة القيم والمعايير التي من خلالها وبواسطتها يمكن تسوية الصراعات (Conflicts) التي تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها" (عبد الحسين، 2009، ص: 285).

كما يعرَّف جيرفتش (Gurvitich) الضبط الاجتماعي بأنه "مجموعة القيم والأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع ككل في ضبط التوتر والصراع التي تحدث بين الأفراد" (حمزة والقضاة،2010، ص:106).

الإطار النظري

تعد نظرية توازن الضبط (Control Balance Theory) من أبرز النظريات المعاصرة في الجريمة والانحراف والتي أطلق بنودها العالم الأمريكي تشارلز تتتل[*] عام (1995) في كتابه توازن الضبط: نحو نظرية عامة في الانحراف: (Control Balance

* تشارلز تتل (Charles Tittle) عالم اجتماع أمريكي، حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراة من جامعة تكساس (Texas) الأمريكية، عمل تتل كمدرس في كل من؛ جامعة انديانا (Indiana)، وجامعة فلوردا(Florida، وجامعة واشنطن (Washington) في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام (2004) عمل كأستاذ علم الاجتماع في جامعة كارولينا الجنوبية (Tittle, 2004).

Toward a General Theory of Deviance). لقد استخدم تتل مفهوم الضبط في تفسيره للانحراف والذي يريد به قدرة الفرد أو الجماعة على التعامل مع أمر ما أو إعاقته من الناحية، وتفترض نظرية توازن الضبط أن نسبة الضبط لدى الأفراد تختلف بين الأفراد عالمياً أو محلياً، كما تفترض النظرية أن لكل فرد استعداد مستتر للضبط وانه يستطيع ممارسة الضبط كلما رغب في ذلك، وأن هذا الاستعداد من الممكن أن يرتقي إلى مستوى الشعور بين الأفراد في حال حدوث خلل في توازن الضبط إما نقص أو زيادة في الضبط ويؤكد تتل على أن السلوك المنحرف هو الطريقة المتوقعة من قبل الفرد أو الجماعة التي تحاول زيادة سيطرتها ولو لمرة وأحدة عندما تتولد لديها الرغبة بمزيد من السيطرة نابعة من الشعور أو الوعي (Tittle, 2004).

كغيرها من النظريات تعرضت نظرية تتل في بادئ الأمر إلى الانتقاد من قبل بعض العلماء ومنهم: بريثيويت (Braithwaite,1997)، وكاري (Curry, 1998)، وسلفزبيرغ (Savelsberg, 1996, 1999)، وسنجر (Singer,1997)، وجنسن (Gensen,1999)، وفي المقابل أُجريت بعض الاختبارات التجريبية الأولية على تلك النظرية ومن أهمها التي قام بها كل من بكيرو، وهيكمان (Piquero & Hickman, 2003)، حيث قاما بالدفاع عنها، ونتيجة لتلك الدراسات والتعليقات ذهب تتل إلى صقل أفكاره الأولية وعمل على تطوير النظرية وكشف النقاب عن النظرية بشكل مفصل. وقدم صيغة منقحة حديثة لنظرية توازن الضبط (Hickman, et ali, 2001).

الصيغة الأَصلية لنظرية توازن الضبط

ترى نظرية الضبط الكلاسيكية والعلماء الأوائل في الضبط أَن الأفراد المسيطر عليهم والذين يعانون من الرقابة الشديدة هم أقل عرضة للانحراف وأنهم يستجيبون للردع عن الانحراف بسهوله، في حين أن الأفراد الذين يقل تعرضهم للضبط هم أكثر عرضة للانحراف من غيرهم، إلا أن تشارلزتتل (Charles Tittle's) لم يؤيد تلك الفرضية الكلاسيكية، لذا قدم تتل رؤية جديدة ومختلفة عن تلك الكلاسيكية في نظريته " توازن الضبط" تتل (1995)، والتي يرى فيها أَن انعدام الضبط أو نقص الضبط (Control deficit) قد يؤدي إلى أشكال قمعية من الانحراف، كما يؤكد تتل على أن زيادة الضبط قد تؤدي إلى أنواع من الجرائم وهي: الاستغلال (Exploitation)، والنهب (Plunder)، والجرائم الاخلاقية والانحطاط (Decadence). ويصف ذلك في نظرية توازن الضبط بقوله " إن كمية الضبط الممارسة على الفرد الذي هو عرضة للتحكم لا تؤدي فقد إلى الانحراف وإنما من المحتمل أن توجه سلوك الفرد نحو شكل محدد من الانحراف"، فالفرضية الأساسية التي يركز عليها تتل في نظرية هي: (أن معدل الضبط هي التي تحدد السلوك المنحرف) أي أنه يوجد علاقة بين معدل الضبط ونمط السلوك المنحرف عند الأفراد). كما أن الزيادة والنقص في الضبط بشكل كبير يؤدي إلى التنبؤ بالآثار المترتبة على الفرد. ولتوضيح العملية السابقة نقدم رسماً توضيحياً لميزان الضبط كما توقعه تتل والمبين في الشكل (1)، والذي يظهر فيه حدوث الانحراف على جانبي الميزان بقطبيه الإيجابي والسلبي، والتي تدل على فائض الضبط والنقص في الضبط، على افتراض أَنه في كلتي الحالتين المنخفضة والعالية في الضبط يمكن أَن تؤدي إلى الانحراف (Piquer & Hickman,1999:319).

يركز تتل في بشكل كبير في نظريته على متغير معدل الضبط (Control Ratio) والذي يراد به كمية الضبط التي تمارس على الأفراد مقابل كمية الضبط التي يخضعون لها، والانحراف لديه يحدث في حالة عدم التوازن (Imbalance) في مقدار كمية الضبط سواء كان في زيادة كمية الضبط أو نقص في كمية الضبط، أي أَن المشكلة تحدث عندما يحدث خلل في نسبة الضبط وتتمثل النتيجة بالانحراف (الوريكات، 2013).

ويشير تتل إلى حالتان من الانحراف تحدث بفعل عملية الضبط: الحالة الأولى يحدث فيها الانحراف بسبب عدم توازن الضبط (Imbalance Control)، فالأَفراد الذين يملكون توازن في الضبط (Control Balance)هم أَقل عرضة لمواجهة المواقف التي تُنَشط الدافع الانحرافي، أما الحالة الثانية فينتج فيها الانحراف بسبب تعرض الأَفراد للإثارة والاستفزاز (Provocation) خاصة في الأوضاع والأحداث التي تولد مشاعر الإذلال والإهانة والتي تؤدي بلا شك إلى ضبط غير متوازن، ويضيف تتل إلى أن الأشخاص الذين لديهم ضبط زائد (Control surplus) هم الأفراد الذين يستطيعون أن يقوموا بأكثر من ضبط في الوقت الواحد ضمن موقف معين، وهم يختلفون عن الأَفراد الذين لديهم عجز في الضبط (Control deficit) كون الآخرين لا يستطيعوا القيام بعدد كبير من الضبط مقارنه بالأَشخاص الذين لديهم ضبط فائض وبالتالي فإن السلوكيات المنحرفة ستختلف بسبب اختلاف هذه الفئات (Tittle, 2004).

يعرف تتل مفهوم توازن الضبط بصورة مبسطه بأنه قدرة الفرد على التحكم بالضبط الذاتي مقابل الضبط الممارس عليه. بالنسبة لتتل يحدث الانحراف عندما تكون نسبة الضبط غير متوازنة في أي من الاتجاهين ضمن ميزان الضبط، أي أَن الفرد يخضع لزيادة في الضبط (فائض في الضبط)، أَما في حال كانت نسبة الضبط متوازنة، وكان الفرد يوازن بين الضبط الذي يمارس عليه وقدرته على ضبط الذات فإنه يكون الامتثال

لتوازن الضبط. الأهم من ذلك أن السلوك المنحرف يحدث بسبب الإختلالات في الضبط نتيجة وجود ضبط فائض وعجز في الضبط فيكون عدم الامتثال وبالتالي الهروب والانحراف، وبطريقة رياضية يوضح تتل توازن الضبط على أنه مقدار الضبط المبذول من الفرد مقسوم على مقدار الضبط الذي يتعرض له الفرد، ويمكن الإشارة إلى توازن الضبط بالنسبه (1/1)، والتي تتساوى عندها كمية الضبط الذي يمارسه الفرد على الآخرين مع كمية الضبط الذي يتعرض له من قبل غيره من الأفراد كما يتضح في الشكل (1)، وعندما تتجاوز نسبة ممارسه الفرد للضبط عن (1)، أي حدوث زيادة في الضبط فإنه في المقابل يظهر انخفاض في معدل الضبط الذاتي لدى الفرد كما هو الحال في سيطرة الأَب على الأَبناء وردعهم فإنه يظهر في المقابل عجز في الضبط لدى الأبناء فتكون نسبة سيطرة الأَبناء أقل من (1)، أي أَن الأَبناء بذلوا ضبط أقل من الضبط الذي تعرضوا له من الأَب (Nobles & Fox, 2013).

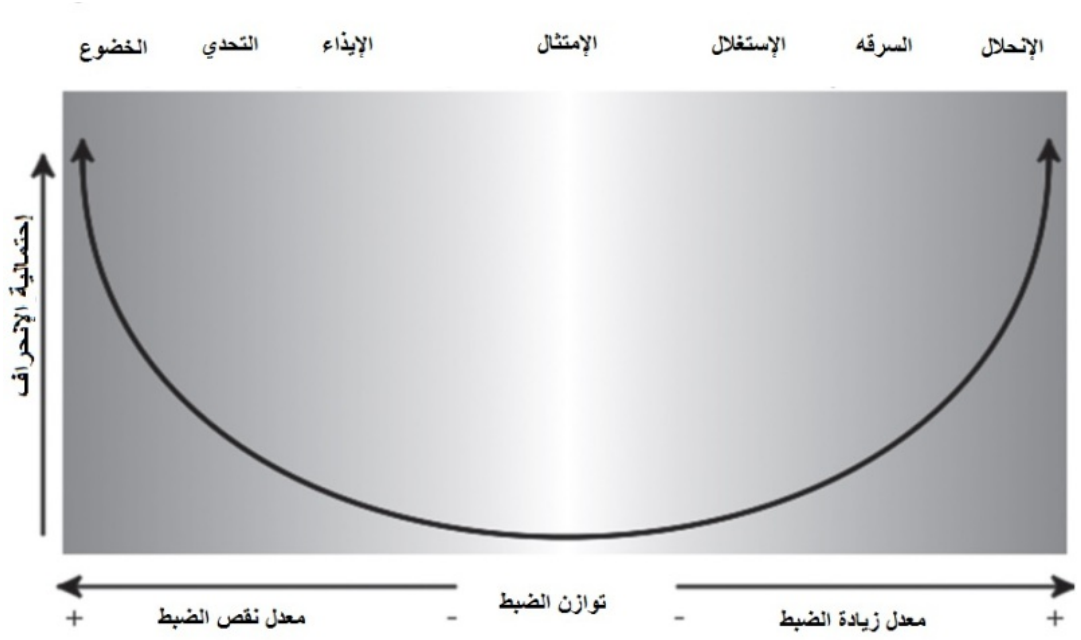

الشكل 1. معدل توازن الضبط واحتماليه الانحراف، المصدر مقتبس من (Tittle, 1995, p:185).

أما بالنسبة إلى أَثر معدل الضبط (Control Ratio) في نوع الجريمة التي يرتكبها الأَفراد، حسب وجهة نظر تتل فإن الأَفراد الذين لديهم نقص في الضبط كما في الجانب الأيسر من الشكل السابق هم عرضة لارتكاب أَنواع شديدة من الجرائم، تتمثل في جرائم: الاعتداء، والتخريب وعدم الامتثال للأوامر (Defiance)، بما ذلك الافتراس (Predation)، أَما الأَفراد الذين لديهم فائض في الضبط كما في الجانب الأيمن من الشكل فإنهم عرضة لارتكاب أَنواع مختلفة من الجرائم مثل: الاستغلال والنصب (Exploitation)، والنهب (Plunder)، والانحطاط وهتك العرض، ويرى تتل أَن انخفاض الضبط الذاتي لدى الأَفراد يولد لديهم عدم القدرة على توقع عواقب سلوكهم وأَعمالهم التي يسعون من ورائها لإشباع رغباتهم، كما أَن الأَفراد الذين يتصفون بانخفاض الضبط الذاتي فإنهم يكونوا أَكثر عرضة لارتكاب الانحراف الذي يتطلب المواجهه، ومثال ذلك تكون المواجهه في جرائم الإيذاء وجها لوجه بشكل مباشر، أَما الأَفراد الذين يتصفون بارتفاع مستوى الضبط الذاتي فإنهم أَكثر عرضة لارتكاب أَعمال غير شخصية تنعدم فيها فرصة المواجة ومثال ذلك جرائم السرقة والغش (Nobles & Fox, 2013).

فكرة الانحراف في توازن الضبط:

يعرف تتل الانحراف تعريفاً شاملاً بأنه ذلك السلوك الذي ترفضه الأغلبية وتعتبره سلوك غير مقبول اجتماعياً، كما أَنه ذلك السلوك والتصرف الذي يثير عادة إستجابة من نوع سلبي تجاه الفاعل (Katherine & Williams, 2008).

كما يعرف تتل الانحراف على أَنه أي سلوك تعتبرة غالبية الأَفراد أَنه غير مقبول أو أَنه ذلك السلوك الذي يستثير استجابة سلبية. ويحدد تتل ستة أَنواع مختلفة من الانحراف كما في

الشكل(1) والتي تظهر على جانبي المنحنى ويمثل الجانب الأيمين الزيادة في الضبط ويحتوى على جرائم الاستغلال والنهب والجرائم الإخلاقية، وعلى اليسار يكون النقص في الضبط والذي يمثل جرائم الإفتراس (Predation) (جميع أنواع الإيذاء الجسدي والذي يشمل: السرقة والاعتداء الجنسي جرائم الملكية والتحرش الجنسي)، وجرائم التحدي وعصيان الأوامر، والخضوع أو الاستسلام، وفي الوسط يكون الامتثال والتوازن، فالنوع الأول من الانحراف هو جرائم الافتراس (Tittle,1995).

والنوع الثاني للانحراف هو الانحراف القمعي (Repressive Deviance)، والذي يقسمه تتل إلى نمطين: النمط الأول هو التحدي للمعايير التقليدية وهي تلك الأفعال التي تنتهك المعايير التقليدية وتشمل أعمال التخريب وانتهاك حظر التجول، والشذوذ الجنسي، والمعاملة السيئة للزوجة، وتشمل أَعمال التحدي أيضاً ممارسة الجنس خارج نطاق العلاقة الزوجية، وسلوك مثلي الجنسية، والخلاعة، أي الانخراط في سلوك جنسي غير تقليدي على نطاق أوسع، حيث يمثل هذا التحدي تحدياً للمعايير التقليدية في الحفاظ على العلاقة الزوجية. والنمط الثاني من الانحراف القمعي هو الخضوع أو الاستسلام (Submission) ويراد به الطاعة السلبية التي يقوم بها الفرد للأوامر من أجل إرضاء أَصحاب السلطة، ومن تلك الأَفعال سماح الفرد لنفسه ليكون عرضة للاعتداء الجسدي والإذلال، كما تشمل أعمال الخضوع الإرغام على تناول الفضلات والسباحة في الوحل وقمع الآخرين لإرضاء أصحاب السلطة (Piquero & Hickman,1999).

إضافة إلى ذلك يشير تتل إلى ثلاثة أنواع من الانحراف تحدث نتيجة عملية الخلل في الضبط الذاتي، النوع الأول هو عبارة عن شكل من أَشكال الاستغلال يعني به تتل الافتراس غير المباشر ومثال ذلك: استخدام الآخرين للقيام بأَعمال قذرة مثل استغلال صاحب العمل للعامل للقيام بإيذاء شخص آخر بدافع الانتقام، والنوع الثاني يشمل النهب والسرقة من أجل المصلحة والمنفعة الخاصة من قبل الأَفراد والمنظمات، ومن أَشكال الانحراف الاستغلالي تلك الأعمال الاستفزازية التي يرتكبها المتنفذين أَصحاب الشركات بأن يقوموا بإلقاء النفايات السامة في الأَنهار، ورجال الأَعمال يفعلون تلك الأَعمال كونهم على علم أَن المتضررين من تلك الأفعال هم الصيادون والمزارعون على طول ضفاف النهر وَنهم غير قادرين على التصدي لهم ومجابهتهم كونهم يتمتعوا بنطاق واسع من السلطة والسيطرة، فيقوم أَصحاب الشركات بتلك الأَعمال بسبب قلقهم حول الأَرباح والتي تشكل دافع قوي لديهم أَمام القيود والمعوقات الضعيفة من قبل الصيادين والمزارعين كونهم لا يتمتعوا بنفوذ قوي (Leeper & Piquero, 2006).

وتشمل أَنواع الانحراف أيضاً الإبادة الجماعية ضد الجماعات العرقية أو الاثنية من قبل جماعات من السكان، وأما النوع الثالث والأخير يتعلق بالانحطاط والأعمال المنحلة (الجرائم الاخلاقية)، وهي تلك الأفعال غير العقلانية التي تحدث نتيجة نزوه في لحظة معينة ومن الأَمثلة على تلك الجرائم؛ جرائم الاعتداء الجنسي على الأَطفال، وإذلال الأَفراد من أجل المتعة والتسلية (Piquero & Hickman, 1999).

المتغيرات الأَساسية التي تؤثر في عملية توازن الضبط:

تفترض نظرية توازن الضبط أن السلوك المنحرف في الأساس هو نتيجة لنظام معقد للغاية من العلاقات السببية التي تشمل مجموعة من المتغيرات تعمل على تحفيز الانحراف أو منعه وهي: (Tittle, 2004).

أولاً: معدل الضبط (Control Ratio)

تشير المبادئ الأَساسية في نظرية توازن الضبط كما حددها تتل على أَن إرتكاب الأَفراد للسلوك المنحرف في الأَساس هو نتيجة خلل في معدل الضبط والرقابة التي تمارس في الحياة، فالأَفراد الذين يمتازون بضبط وسيطرة أَقل من السهل انخراطهم في السلوك المنحرف. كما أَن الأفراد الذين لديهم فائض في الضبط من المحتمل ارتكابهم أَفعال منحرفة للحفاظ على سيطرتهم أو زيادة سيطرتهم على الآخرين، أي أَن الذي يؤثر في الأَساس في الانحراف هو معدل الضبط، ويمكن تمثيل هذه الآلية في ميزان الضبط كما في الشكل (1) (Kathleen,et. al, 2014).

يرتبط معدل الضبط بمدى دقة وقدرة الفرد في الحفاظ على التوازن في الضبط، والتي تتعلق بمدى قدرة الفرد على توقع السلوك الصحيح والأمثل وبالتالي المحافظة على تصرفاته وفق نسبة محددة من الضبط لكي لا يقع في السلوك المنحرف الناتج عن الفائض أو العجز في الضبط والتي باستطاعتها أن توقعه في سلوكيات ربما تولد ضبط مضاد (Counter Control) ومثل هذه السلوكيات تؤدي إلى ضبط غير متوازن. أي أَن الزيادة أو العجز في الضبط تساعد الفرد أو الجماعة على أَن يكونوا عرضة لأَن يصبحوا مندفعين نحو الانحراف، وكلما زاد عدم التوازن في الضبط زادت الفرصة للانحراف، وترى النظرية أَن معدل الضبط (أنظر الشكل (1)) يراد به تلك النسبة التي تمتد من كمية النقص القصوى في الضبط إلى كمية الزيادة القصوى في الضبط، والمنطقة الوسطى من المنحنى يتم توزيعها بدرجة مساوية تقريباً لمعدل لضبط (Tittle,2004).

كما يرى الباحثون في أَسباب الانحراف أن الخلل في معدل الضبط الممارس على الفرد داخل الأَسرة يرتبط بشكل مباشر

بالانحراف عند الأَطفال، فالتساهل أو الإهمال في التعامل مع الطفل يؤَدي إلى التمرد والعداوة، كما إن زيادة الضبط مع وجود العقاب البدني قد يكونان من أكثر العوامل إضراراً في سلوك الطفل وانحرافه، فأسلوب العقاب البدني والضبط الزائد يستثير مشاعر العداوة والسلوك العدواني لدى الأبناء كوسيلة للثأر والإنتقام (الرشيدي، 2000).

يتضح مما سبق أَن العامل الأَساسي الذي يؤدي إلى انحراف الأحداث هو مقدار معدل الضبط الممارس عليهم من قبل الوالدين في فترة التنشئة الأَسرية، وأنه كلما زاد معدل الضبط الممارس على الحدث أو قل كان سبباً في انحرافه عن الطريق السليم وكان عرضةً للانحراف وارتكاب الأَخطاء، وبالتالي لا بد من حل وسط بين الحالتين وهو عملية توازن الضبط في المعاملة الذي دعا إليها تتل في الصيغة الأَصلية لنظرية والتي يرى من خلالها أهمية توازن الضبط Control (Balance) لمنع انحراف الحدث وإرتكابه الجرائم.

ثانياً: الفرصة (Opportunity)

يقصد بالفرصة مدى استثمار الفرد للأنشطة والآخرين من أجل تحقيق الأهداف والرغبات، أي أَن السلوك المنحرف هو سلوك متوقع حدوثه في الأَصل وإنه غير مستبعد، فالفرد المنحرف يملك الوسائل والطرق التي يمكن أن تقوده إلى السلوكيات المتوقعة، والوسائل لكل شكل من أَشكال الانحراف غير متوفرة لجميع الناس فالشخص الراكب في السيارة لا يستطيع أَن يلكم الضحية بمرور السيارة وإنما لا بد من التقاء الجاني بالضحية وجهاً لوجه بحيث تكون فرصة الاعتداء مهيئة بشكل جيد للجاني فالفرصة هنا هي المواجهة الجسمانية (Tittle, 2004).

وتُعتبر الفرصة من العوامل المهمة الرئيسة التي تحدد نوع السلوك المنحرف الذي يمكن أن يختاره الفرد، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل وهي؛ الالتزامات الأخلاقية للفرد، والذوق الشخصي، والخبرة والتي تشمل الأَدوار والمكانة التي يحتلها الأَفراد، والخصائص الشخصية للفرد والمظهر الشخصي، والسمعة والذكاء، ومميزات رأس المال الاجتماعي (الإنتماء للعائلة والعلاقات الشخصية)، وبالتالي ينحصر مجال اختيار الفرد للسلوك حسب الدقة في توازن الضبط والتي من ضمنه سيتم اختيار السلوك المنحرف (Curry R. Theodore, 2005).

فإذا ما اعتبرنا أن شخصاً ما مر بنقص ضبط بسيط ومثال ذلك عامل البناء الذي يعمل في شركة مقاولات إذا ما قام الرئيس بتوبيخه أَمام الآخرين، على الأَغلب سيقوم بتغيير ضبطه المتوازن؛ لأَن الإهانة المؤقتة لا يمكن نسيانها في وقت قصير، وكونه لا يملك الفرصة والقدرة على شراء الشركة ليكون في موقع القوة والسيطرة، لذلك سيفكر عامل البناء بالانتقام من الرئيس بطريقة أخرى ومن هنا فإن توازن الضبط ستقوم بلعب الدور، فالاحتمال الأول وهو قتل الرئيس احتمال غير واقعي بسبب عدم توازن الضبط المحتمل؛ لأَنه يؤَدي إلى نتائج وخيمة، لكن هناك عدد من السلوكيات من الممكن أَن تكون هي الفرصة التي يقوم بها العامل بشكل واقعي، وهي التأخر عن العمل، أو تخريب الآلة، أو التحدث عن الرئيس بشكل سيء أَثناء غيابه، أو القيام بسرقة الأَشياء من المشروع، إن جميع هذه السلوكيات والأَفعال تقع ضمن منطقة محددة من القدرة في توازن الضبط، والتي يمكن تمثيلها على خط الأَعداد من صفر إلى مائة بين الرقمين 20 إلى 40، فالصفر يشير إلى أَقل احتماليه في توزان الضبط ومائة تشير إلى أَعلى شئ ممكن أي الزيادة في الضبط.(Tittle, 2004)

ثالثاً: القيود والدوافع (Constraints and Motivating)

تشير القيود إلى المخاطرة التي من المحتمل أن تواجه الفرد في حال قيامة بسلوك منحرف، فالقيود مهمة كون الفاعل يفكر نظرياً ملياً بالمكسب المحتمل من السلوك المنحرف عند حدوث النقص في الضبط الذي من المحتمل حدوثه. تفترض نظرية توازن الضبط أَن كل فرد هو حساس بالنسبة للنتائج المحتملة لسلوكياته، وأَن الحساسية نحو السلوكيات المنحرفة من الممكن أَن تجلب معها زيادة في الضبط في الوقت الحالي والمستقبل (Tittle, 2004).

يرى العالم أجنيو (Agnew) أن الانحراف يكون بسبب الدوافع والقيود التي تتأثر بالمتغيرات والعوامل الخمسة وهي؛ الذات، والأسرة، والمدرسة، والأقران والعمل، ويحدث الانحراف لدى الأحداث عندما يكون الدافع نحو القيام بالسلوك المنحرف مرتفع في ظل وجود قيود منخفضة، فالمجتمع يمارس الضبط على الفرد وذلك من خلال إحساس الفرد أن المجتمع يراقبه وأنهم سوف يكتشفون فعله المنحرف وسلوكه المجرم وبالتالي تعرضه للعقاب، وتأتي تلك القيود من مصادر غير رسمية مثل العائلة أو الأصدقاء ومن مصادر رسمية كالمدرسة والشرطة والمحاكم، وهي الأكثر تأثيراً من حيث قوة الضبط، بالإضافة إلى أَن الأَفراد يمتنعوا عن القيام بالانحراف والجريمة عند إحساسهم باحتماليه كشفهم وتعرضهم للعقاب، وتشمل تلك القيود جميع وسائل الضبط الاجتماعي مثل المعايير، والأعراف والقانون، فالقيود والدوافع عوامل أَساسية في حدوث الانحراف لدى الأحداث، فالحدث يرتكب السلوك المنحرف بسبب وجود الدافع القوي للجريمة في ظل غياب القيود الرسمية أو غير

الرسمية، وقد بينت الدراسات (Vitulano & Rathert, 2010), أن ضعف الرقابة على الأبناء في الأسرة يزيد من احتمال تكوين الأحداث لعلاقات مع أقرانهم الجانحين، فضعف الروابط الأسرية تقلل من فعالية القيود في مكافحة الجريمة فيزيد بذلك الدافع للانحراف، اذ أن ضعف الإشراف على الأبناء يسمح لهم تكوين علاقات مع الأقران الجانحين ومن ثم الاقتداء بهم (Zhang, et al, 2012).

وعلى العكس من القيود تعمل الدوافع كعوامل محفزة تضغط على الأفراد للمشاركة في الانحراف، وقد يكون الدافع للانحراف عند الأحداث هو عامل الاكراة وإستعمال القوة والقهر فالأحداث الذين يعانون من القهر داخل بيوتهم هم أكثر عرضة للانحراف والسلوك المنحرف. ويفترض تتل أن الدافع وحدة لا يمكن أن ينبئ بقوة الانحراف وتوقع أشكال أنماط معينه من الانحراف، إلا أن الأمر يتطلب فحص التفاعل بين الدوافع والقيود التي قد يتعرض لها الفرد، حيث يعرف تتل القيود؛ بأنها تلك الأشياء التي تشكل عائقاً أمام الفرد أو أمام ممارسة الرقابة المحتملة على الفرد، والقيد هو نتاج لثلاثة عوامل وهي: نسبة الضبط، ومعدل خطورة الفعل، وحجم الفرصة المتوقعة لكشف السلوك وتسمى المخاطرة (Piquero & Hickman, 1999).

رابعاً: الضبط الذاتي (self-control)

حتى الآن يتضح لنا أَن عملية توازن الضبط ما هي إلاّ عملية ضبط ذاتية وعقلية بشكل كامل، والتي هي عبارة عن تنظيم ذاتي وغير مندفع للفرد والذي من خلالها يملك الفرد القدرة الشخصية لضبط رغبته بشكل فوري وعدم إشباع رغباته العاطفية، أي أنه كلما زاد الضبط الذاتي للفرد ازدادت عملية التوازن وكلما قل الضبط الذاتي له قلة احتماليه عملية التوازن.

تعد المعاملة التي يتلقاها الأطفال في الأسرة ذات أثر كبير على سلوكهم وشخصيتهم، وتؤثر في قيمهم وتوافقهم النفسي والاجتماعي في المستقبل، فالأساليب التي يستخدمها الآباء في تربية الأبناء وتعاملهم معهم لها دور كبير في انحرافهم، إن الضبط الزائد في المعاملة مع الأطفال والتفرقة بينهم في المعاملة وعدم الثبات تؤثر جميعها سلبياً في تكوين شخصية الأبناء، لأَن الطفل في الفترة الأولى من عمرة يكتسب الكثير من الخبرات من الوالدين والتي تساهم في نموه فإذا كانت معاملة الطفل معاملة جيدة ومتزنة يتوافر فيها قدر مناسب من الاحترام والعطف فإنه ينمو نمواً سليماً مما يساهم في قدرته على التكيف مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، لكن إذا ما نشأ الطفل في جو أسري مشحون بالخلافات وكان يعامل معاملة قاسية ولم يكن الوالدين يفوا بوعودهم فإن ذلك يخلق لدى الطفل الشعور بعدم الطمأنينة والقلق مما يؤدي إلى انخفاض الضبط الذاتي للفرد ويتسبب له بمشكلات عديدة (البشير والقشعان،2007).

إن أي خلل في نسبة الضبط تجعل الفرد حساس للإستفزاز (Provocation) مما يؤَدي بالشعور بالعجز والمهانة لذلك تأَتي عملية الضبط الذاتي من خلال الاستثارة أو الحث والتي تخلق لدى الفرد الرغبة (Desirability) في القيام بسلوك فوري مضاد لتلك العملية، فعندما يدرك الفرد أن سيطرته ضعيفة أو عندما يعتقد أن الآخرين لا يعترفون بالضبط الذي لديه على نحو محتمل فإنه سيعاني من الإحساس بالإنكار والذل، فتتولد الرغبة والدافع لدى الفرد بالقيام بسلوك معين بشكل مباشر والتي ستشعره بالارتياح وتحول مشاعره من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى في الضبط، لذلك فإن الأَفراد الذين يملكون سيطرة ذاتية عالية هم قادرون بشكل أَكبر على تأجيل الرغبة الفورية المتعلقة بالانحراف ومن المحتمل أن يختاروا السلوكيات غير المنحرفة مع الإفتراض أَنهم يملكون نسبة التحكم المناسبة والفرصة للقيام بالانحراف (Katherine & Williams, 2008).

يوضح (كوسون) أن عملية الضبط الذاتي تتم من خلال مبدأ التبادل الذي يتعامل بمقتضاه الأفراد فعدم قيام الأَفراد بارتكاب السرقة على سبيل المثال لا يكون خوفاً من العقوبة وحدها وإنما لأَنهم يسعون إلى الانتفاع من خدمات الآخرين وإكتساب صداقتهم، كما يرى عالم الاجتماع البريطاني (مالينوفسكي) أن عملية الضبط الذاتي تكون من خلال علاقات المنفعة المتبادلة بين الأَفراد في المجتمع الواحد، فكل فرد يقدم للآخر عملاً ما ينتظر الحصول على المنفعة مقابل ذلك العمل، لذلك يلجأ الأَفراد إلى الانحراف عند حدوث خلل في عملية الضبط الذاتي، فالثأر يحدث حسب رأي كوسون لنزعة الفرد العدائية وبسبب مبدأ التبادل العادل الذي يعطي الشرعية للثأر (كوسون، 1985).

الدراسات السابقة:

من خلال المسح المكتبي والحاسوبي للمكتبات العربية والأجنبية تبين وجود العديد من الدراسات المحلية والعربية التي تناولت موضوع انحراف الأحداث بشكل عام، الا أنه لا يوجد دراسات عربية – في حدود علم الباحث– تناولت نظرية تشارلز تتل وتفسيرها للانحراف إلا الأجنبية منها ومن ابرز الدراسات مايلي:

دراسة هكمان، وبكيرو (Piquero & Hickman, 2003)، بعنوان " توازن الضبط والأيذاء"، والتي هدفت إلى التعرف على

العلاقة بين معدل الضبط والانحراف، حيث بلغت عينة الدراسة (253) طالب من طلاب جامعة نورث أيستن (North Eastern)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة قويه بين درجة الخلل في الضبط واحتمال الانحراف، وأن الأفراد الذين تعرضوا لخلل في الضبط هم أكثر عرضة لارتكاب أشكال مختلفة من جرائم الإيذاء

كما أجرى العموش (2006) دراسة بعنوان " البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات "، تألف مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الجانحين المقيمين بالوحدة الشاملة للرعاية في الشارقة، وقد بلغ عددهم (168) حدثاً خلال الفترة من يناير حتى نهاية ديسمبر (2002)، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، وذلك من خلال بيان الخصائص الديموغرافية للجانحين (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والعلاقة بين الآباء والأمهات) وخصائص آباء الجانحين وأمهاتهم، والبناء الأسري للأحداث الجانحين، وطبيعة الإدارة والإشراف الأبوي، ولقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة اهتمام الآباء والأُمهات بالأحداث الجانحين.

وفي نفس المجال قام كل من كريستوفر، وريكارد (Christopher & Richard, 2005) بدراسة بعنوان " نظرية توازن الضبط والدافع نحو العنف. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الضبط الممارس على الأَفراد، والتعرف على دور القيود والإحساس بالاهانه في عملية ضبط التوازن وأثرها في العنف، وتكونت عينة الدراسة من (460) طالب من طلاب المرحلة الجامعية، وأظهرت نتائج الدراسة الدعم الجزئي لنظرية توازن الضبط حيث بينت نتائج الدراسة أن الضبط الفائض والعجز في الضبط على حد سواء لديها صلات مهمة في الانحراف.

فيما جاءت دراسة مارك، وولدمان (Wildman & Mark, 2007)، بعنوان " اختبار نظرية تتل في توازن الضبط على السلوكيات المنحرفة للسجناء"، والتي سعت إلى التعرف على مستويات الضبط الممارسة على السجناء المقيمين في مركز ولأية ويسكونسن (WRC) وأثر ذلك على الانخراط في السلوك المنحرف، وذلك من خلال فحص المتغيرات الديمغرافية والقضايا ذات العلاقة بالانحراف عند السجناء، وقد تكونت عينة الدراسة من (50) شخص محكوم من داخل السجن، فيما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن السجناء الذين يعانوا من نقص في الضبط هم أكثر عرضة للانخراط في السلوكيات المنحرفة.

وفي نفس المجال أجرى كل من بارون، وفورد (Baron & Forde, 2007)، دراسة بعنوان" اختبار نظرية توازن الضبط على جرائم الشباب في الشارع. هدفت إلى التعرف على مدى سيطرة إحساس الشباب بالفقر والجوع وعدم وجود مكان للسكن وسيطرة تلك الظروف الصعبة وتأثيرها في ارتكابهم للجرائم، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الضبط الذاتي للفرد والأصدقاء في السلوكيات المنحرفة، في حين بلغت عينة الدراسة (400) شاب من الشباب المشردين في الشوارع بلا مأوى، ولقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كل من النقص والزيادة في الضبط ترتبطان بشكل أساسي بجرائم الاعتداء، والسرقة، والسطو، والإضرار بالممتلكات.

كما قام كل من الوريكات والمجالي (2012)، بعنوان "اختبار الاحتواء الداخلي لنظرية الإحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأُردنية"، فقد تكونت عينة الدراسة من جميع الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث الأردنية والبالغ عددهم (223) طالباً تراوحت أعمارهم من (12–18) عام، كما هدفت الدراسة إلى اختبار الاحتواء الداخلي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأُردنية. ولقد أظهرت نتائج الدراسة دعماً لفروض نظرية الاحتواء؛ بأن الأطفال الذين يتعرضون للاحتواء الداخلي هم أقل ميلا للانحراف، كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتواء الداخلي (مفهوم ذات جيد، والضبط الذاتي، وقوة الأنا، والأنا الأعلى والدين) يعزى لمتغير الحالة (منحرفين وغير منحرفين).

أجرى كل من الحنيطي، والعوران والحجري (2012) دراسة بعنوان" أثر العنف الأسري الواقع على الأطفال وعلاقته بسلوكهم المنحرف، من وجهة نظر الطلبة العمانيين الدارسين في جامعة مؤتة "، وهدفت الدراسة إلى قياس درجة العنف الأسري الذي تعرض له الطلبة العمانيين الدارسين بجامعة مؤتة في أثناء طفولتهم وأثر ذلك على السلوك المنحرف في حين بلغ مجتمع الدراسة من (150) طالباً من الطلبة العمانيين، وخلصت الدراسة إلى أن لأشكال العنف الأسري التي تعرض لها الطلبة العمانيين في أثناء طفولتهم أثر في سلوكهم المنحرف، وأظهرت الدراسة أن أكثر أشكال العنف الأسري التي تعرض لها الطلبة في مرحلة الطفولة تمثلت في العنف النفسي والإهمال، والتشاجر مع الإخوة.

و أجرى كل من فوكس، ونوبل، ولين، (Fox, Nobles & Lane, 2014) دراسة بعنوان" نظرية توازن الضبط وراء القضبان، اختبار نظرية تتل على المسجونين من الرجال والنساء"، وهدفت الدراسة إلى اختبار نظرية تشارلز تتل في توزان الضبط، وقد بلغت عينة الدراسة (2345) فرد من نزلاء

السجون، فيما توصلت نتائج الدراسة الى أن النقص أو الزيادة في الضبط على حد سواء تؤديان إلى زيادة كبيرة في ارتكاب المخالفات عند الرجال، كما أن الزيادة والنقص في الضبط الذاتي يرتبطان أيضاً بارتكاب مجموعة متنوعة من الجرائم. والزيادة في معدل الضبط الممارس على الأفراد سبب رئيسي في الانحراف وخاصة لدى النساء.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة والتي شكلت القاعدة لانطلاق الدراسة الحالية، يتبين لنا أن الدراسات السابقة وخاصة المحلية والعربية منها هدفت إلى التعرف على الخصائص للأحداث، كما هدفت إلى التعرف على أثر العنف وسوء معاملة الأطفال في انحرافهم، وقد تناولت تلك الدراسات موضوع انحراف الأحداث من عدة جوانب وهي: العنف وسوء معاملة الأطفال والخصائص للأحداث وأسرهم وعلاقتها بانحراف الأحداث، واختبار نظرية الاحتواء الداخلي وعلاقتها في تفسير انحراف الأحداث والأسباب النفسية المؤدية إلى جنوح الأحداث. فيما اهتمت الدراسات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها بدراسة نظرية توازن الضبط وتفسيرها للانحراف بشكل عام، إلا أنها لم تتناول موضوع انحراف الأحداث كمتغير تابع فدراسة علاقة عدم توازن الضبط بالانحراف لدى طلاب الجامعة، وعلاقة الخلل في توازن الضبط وأثره في العنف على طلاب الجامعة، كما أهتم البعض منها بدراسة علاقة الضبط وأثره في السلوكيات المنحرفة لنزلاء السجون، كما تناولت دراسة أثر إحساس شباب الشوارع بالظروف الصعبة والفقر، والجوع وعدم وجود مكان للمسكن، وتأثيرها في إرتكابهم للجرائم. أما الدراسة الحالية فقد تناولت موضوع انحراف الأحداث بشكل جديد لم تتناوله الدراسات السابقة المحلية والعربية منها وهو تفسير انحراف الأحداث من خلال نظرية توازن الضبط للعالم الأمريكي تشارلز تتل والتي تعتبر الدراسة الأولى من نوعها في الوطن العربي – حسب حدود علم الباحث، فلا توجد دراسة من الدراسات السابقة تتطابق مع هذه الدراسات من حيث الموضوع والمتغيرات المستخدمة، لذا فإن دراسة وتطبيق نظرية توازن الضبط في مجتمع جديد هو من أسس نجاح البحث العلمي. وإجراء مثل هذه الدراسة يثري البحث العلمي بموضوع جديد ويكسبها موقعها بين الدراسات الأخرى حسب علمي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بصورته الملائمة لطبيعة هذه الدراسة كونه أوفر للوقت والجهد والمتمثل بإسلوب الدراسة الميدانية القائمة على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمضمون الدراسة، وتطبيقه على أفراد مجتمع الدراسة لكي يتم التعرف على دور نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط في تفسير انحراف الأحداث في الأُردن، وقد تم تدعيم هذا الاسلوب بالأساليب الإحصائية اللازمة التي تقتضيها طبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، والبالغ عددها أربعة دور وهي: دار تربية وتأهيل أحداث عمان، دار تربية وتأهيل أحداث الرصيفة (مركز أسامة بن زيد)، دارتربية وتأهيل أحداث إربد، وبلغ عددهم جميع المراكز(101) حدثا وذلك خلال فترة إجراء الدراسة (2014 – 2015) والجدول رقم(1) يبين ذلك.

الجدول (1) توزيع أفراد الدراسة حسب دور تربية وتأهيل الأحداث

دار تربية الأحداث	العدد	النسبة المئوية
دار تربية وتأهيل عمان	27	26.6
دار تربية وتأهيل الرصيفة	65	64.5
دار تربية وتأهيل إربد	9	8.9
المجموع	101	100

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث صمم الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وعلى المقياس الذي طوره كل من بيكيرو وهكمان (Hickman & Piquero)، كما جاء في دراسة (Wildman, Mark, 2007) بعد أن تم ترجمته وإعادة صياغته بالشكل المناسب لقياس العلاقة بين معدل الضبط وانحراف الأحداث، وتكون الاستبيان من ثلاثة محاور، أشتمل المحور الأول على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لأفراد الدراسة وتضمن (9) متغيرات، والمحور الثاني تكون من (15) فقرة تم بناءه على غرار مقياس ليكرت الخماسي من أجل التعرف على معدل الضبط الممارس على الحدث في الأسرة وعلاقة ذلك في انحرافه وتكون من (15) سؤالاً. أما المحور الثالث تكون من (15) فقرة حسب مقياس ليكرت الخماسي أيضا هدف إلى التعرف على معدل الضبط الذاتي عند الحدث وعلاقته بانحرافه.

صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة جرى عرضها على مجموعة من

الأساتذة المحكمين المختصين في مجال الدراسة في كليتي الآداب والعلوم التربوية في الجامعة الأردنية والذين بلغ عددهم (7) محكمين كما في الملحق رقم (1) وذلك من أجل التأكد من دقة بنائها المعرفي والمنهجي، وتم تعديلها في ضوء الملاحظات المقترحة التي قدمت من خلال إضافة وتعديل وحذف بعض الفقرات.

ثبات الأداة

لاختبار ثبات الأداة تم اختبار الإتساق الداخلي بين فقرات المقياس باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) لفقرات كل مجال على حدة وللأداة ككل، ليتم التحقق من درجة اتساق كل فقرة من فقراتها بعضها مع البعض وبالتالي ثبات الأداة ككل بلغت قيمته (0,75) وبين فقرات معدل الضبط في الأسرة بلغت قيمته (0,78) وبين فقرات معدل الضبط الذاتي حيث بلغت قيمته (0,72)، ويشير هذا إلى وجود درجة مرتفعة من الثبات ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

طريقة جمع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة مباشرة من الأحداث المحكومين خلال الفترة ما بين شهر تشرين أول (2014) وشهر أيار (2015) وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي من خلال الباحث نفسه، بعد أن تم إعلام أفراد الدراسة بأهداف الدراسة العامة، وبسرية المعلومات التي سيعطونها.

المعالجة الإحصائية:

تم تحليل البيانات بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على خصائص عينة الدراسة وللتعرف على معدل الضبط في الأُسرة ومعدل الضبط الذاتي عند الحدث وعلاقة هذه العوامل بانحراف الحدث. ومعادلة ألفا كرونتباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى إتساق وثبات الأداة.

عرض النتائـــج:

النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والديمغرافية للأحداث المحكومين في الأُردن.

للتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث فقد تم اللجوء إلى تحليل التكرارات والنسب المئوية لأفراد الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والجدول (2) يظهر تلك الخصائص.

يتضح من معطيات الجدول (1) أن (71.3%) من أفراد الدراسة هم من الفئة العمرية (16–18)، إذ بلغ عددهم (72) فردا من أفراد الدراسة، والباقير هم من الفئة العمرية (12–15) إذ كان عددهم (29) وشكلت ما نسبته (28.7%) من إجمالي أفراد الدراسة. وفيما يتعلق بمتغير مكان الإقامة فقد تبين أنَّ (72.0%) من أفراد الدراسة هم من سكان المدينة، إذ كان عددهم (73) من إجمالي أفراد الدراسة، وتبين أن (15%) من أفراد الدراسة هم من سكان المخيمات، إذ بلغ عددهم (15) من إجمالي أفراد الدراسة، وتبين أن (3.0%) من إجمالي أفراد الدراسة هم من البادية. وبخصوص متغير الدخل فقد أظهرت النتائج أن (45.7%) من أفراد الدراسة دخل أسرهم الشهري (أقل من 300 دينار)، كما أن (20.7%) من أفراد الدراسة دخل أسرهم الشهري يتراوح بين (400 إلى 499) دينار، و(17.8%) من أفراد الدراسة دخل أسرهم يتروح بين (300 الى 399) دينار، وتبين أن (15.8%) من إجمالي أفراد الدراسة يزيد دخل أسرهم عن (500) دينار في الشهر.

وفيما يتعلق بمتغير عدد أفراد الأسرة تبين أن (65.35%) من إجمالي افراد الدراسة كان عدد افراد أسرهم يتراوح بين (6 – 9) أفراد، فيما كان (23.76%) من أفراد الدراسة عدد أفراد اسرهم أكثر من (5) أفراد، والباقي كان عدد افراد أسرهم اكثر من (10) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (10.89)% من إجمالي أفراد الدراسة. ويظهر من النتائج المتعلقة بمتغير مهنة الأَب أن (38.66%) من أفراد الدراسة يعمل آبائهم في القطاع الخاص، و(22.77%) يعمل آبائهم في القطاع الحكومي، أما الباقي ونسبتهم (12.87%) هم متقاعدين. كما أشارت النتائج المتعلقة بمتغير مهنة الأم إلى أن (71.3%)من أمهات أفراد الدراسة كن بلا عمل يعملن كربات بيوت، و(14.8%) منهم كانت أمهاتهم يعملن في القطاع الحكومي، والباقي كن يعملن في القطاع الخاص بنسبة (13.9%) من العدد الكلي لأفراد الدراسة.

ويلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير تعليم الأب أن (41.7%) من أفراد الدراسة كان مستوى تعليم الأب ثانوي، فيما كان (29.7%) من أفراد الدراسة مستوى تعليم الآب ابتدائي، وكان (16.7%) هم جامعيين والباقي كانوا أميين بنسبة (11.9%) من إجمالي أفراد الدراسة. وفيما يتعلق بمتغير تعليم الأَم اظهرت الدراسة أن (32.7%) من الأمهات مستوى تعليمهن ثانوي، و(29.7%) مستوى تعليمهن ابتدائي، وكان (19.8%) منهن جامعيات والباقي كن أميات بنسبة مئوية بلغت (17.8%) من إجمالي أفراد الدراسة.

الجدول(2). يبين الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للأحداث المحكومين في الأردن

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
العمر	من 12 إلى 15سنه	29	28.7
	من 16إلى18سنة	72	71.3
	المجموع	101	100
مكان الإقامة	مدينة	73	72.0
	قرية	10	10.0
	بادية	3	3.0
	مخيم	15	15.0
	المجموع	101	100
دخل الأسرة/ دينار/ شهر	أقل من 300	46	45.7
	من 300 إلى 399	18	17.8
	من 400 إلى 499	21	20.7
	500 فأكثر	16	15.8
	المجموع	101	100
عدد أفراد الأسرة	5 فما دون	24	23.76
	6-9	66	65.35
	10 فاكثر	11	10.89
	المجموع	101	100
مهنة الأب	موظف قطاع عام	23	25.70
	موظف قطاع خاص	39	38.66
	متقاعد	13	12.87
	بلا عمل	26	22.77
	المجموع	101	100
مهنة الام	موظفة قطاع عام	15	14.8
	موظفة قطاع خاص	14	13.9
	ربة منزل	72	71.3
	المجموع	101	100
المستوى التعليمي للأب	امي	12	11.9
	ابتدائي	30	29.7
	ثانوي	42	41.7
	جامعي	17	16.7
	المجموع	101	100
المستوى التعليمي للأم	أمية	18	17.8
	ابتدائي	30	29.7
	ثانوي	33	32.7
	جامعية	20	19.8
	المجموع	101	100

النتائج المتعلقة بأنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأُردن.

للتعرف على أنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأُردن تم اللجوء إلى تحليل التكرارات والنسب المئوية لأفراد الدراسة تبعاً لأنواع الجرائم والجدول (3) يبين ذلك.

يلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير نوع الجريمة في الجدول (3)، أن فئة السرقة حصلت على أعلى نسبة والتي بلغت (41.6%)، وتلتها فئة الإيذاء بنسبة (20.8%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت جرائم شراء الأموال المسروقة والخطف واضرام الحريق بنسب (1%).

النتائج المتعلقة بمعدل الضبط الأسري للأحداث المحكومين في الاردن حسب نظرية تشارلز تتل.

للتعرف على معد الضبط الأسري الممارس على الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل جرى حساب المتوسطات والانحراف المعيارية والأهمية النسبية للفقرات والجداول (5)، (4) توضح ذلك.

الجدول (3). توزيع أفراد الدراسة حسب متغير نمط الجريمة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
نوع الجريمة	هتك عرض	12	11.9
	السرقة	42	41.6
	تعاطي المخدرات	10	9،9
	الإيذاء	21	20.8
	القتل	13	12.8
	شراء الأَموال المسروقة	1	1
	الخطف	1	1
	اضرام الحريق	1	1
	المجموع	101	100

الجدول (4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل الزيادة في الضبط الأسري مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
11	والدي يفرق في معاملته بيني وبين إخوتي	4.26	1.23	85.20	مرتفع	1
13	والدتي لا تسأل عني	4.12	1.31	82.42	مرتفع	2
15	والدي يضربني ويتعدى علي	3.99	1.14	79.80	مرتفع	3
1	والدي شديد في معاملة معي	3.91	1.12	78.20	مرتفع	4
4	والدي يشتمني ويسبني	3.91	1.20	78.20	مرتفع	5
13	والدتي توبخني باستمرار	3.63	1.32	72.80	متوسط	6
5	والدي يريد أن أتتفق معه في كل شيء	2.96	1.23	59.20	متوسط	7
	معدل الضبط في الأسرة	3.26	0.64	76.54	مرتفع	

نلاحظ من معطيات الجدول (4) وجود ضبط مرتفع في النتائج إذ بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (3.26)، بأهمية نسبية (74.70)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومنخفض، إذْ تراوحت المتوسطات الحسابية له بين (4.26 – 1.23).

وجاءت في المرتبة الاولى الفقرة رقم (11) وهي "والدي يفرق في معاملته بيني وبين إخوتي" بمتوسط حسابي (4.26) وبأهمية نسبية (85.20)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (5) وهي "والدي يريد أن أتتفق معه في كل شيء" بمتوسط حسابي (2.96) وبأهمية نسبية (76.54).

نلاحظ من نتائج الجدول (5) تشير إلى وجود انخفاض في معدل الضبط حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (3.74) وبأهمية نسبية (74.70)، وتراوحت المتوسطات الحسابية له بين (4.42– 1.32)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (10) وهي" والدتي تعاملني معاملة حسنه " بمتوسط حسابي (4.42) وباهمية نسبية (88.44)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (11) وهي "والدتي تتدخل بأموري الخاصة " بمتوسط حسابي (2.88) وباهمية نسبية (74.70).

النتائج المتعلقة بمعدل الضبط الذاتي للأحداث المحكومين في الاردن حسب نظرية تشارلز تتل.

للتعرف على النتائج المتعلقة بمعدل الضبط الذاتي لدى الأحداث تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمعدل الضبط الذاتي لدى الأحداث والجدول (6) يبين ذلك.

يُلاحظ من الجدول (5) أَنَّ إستجابات أفراد الدراسة حول معدل الضبط الذاتي (ماعدا الفقرة الأولى) كانت منخفضة مما يشير إلى أن الضبط الذاتي لدى أفراد الدراسة كان مرتفعاً، إذ بلغ متوسطة الحسابي (2.17) بأهمية نسبية (43.40)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومنخفض، إذْ تراوحت المتوسطات الحسابية له بين (3.28–1.97)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (5) "عندما أتعرض لأئ مشكلة الجأ إلى والدي" بمتوسط حسابي (3.28) وبأهمية نسبية (65.60)، وجاءت في المرتبة الأَخيرة الفقرة رقم (4) وهي "سبق وأَنْ دخلت دار الرعأية" بمتوسط حسابي (1.97) وبأهمية نسبية (39.40).

الجدول (5). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل النقص في الضبط الأسري مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
10	والدتي تعاملني معاملة حسنه	4.42	1.02	88.44	مرتفع	1
12	والدتي تتحدث معي بهدوء	4.20	1.08	84.00	مرتفع	2
14	والدتي تشجعني دوماً في نشاطاتي	4.11	1.12	82.20	مرتفع	3
2	والدي يسأل عني دوماً	3.73	1.17	74.60	مرتفع	4
3	والدي يهتم بأموري الخاصة	3.64	1.32	72.80	متوسط	5
6	والدي يعاملني كصديق	3.51	1.46	70.20	متوسط	6
9	والدي يحترم رأيي	3.43	1.35	68.60	متوسط	7
11	والدتي تتدخل بأموري الخاصة	2.88	1.32	57.60	متوسط	8
	معدل الضبط في الأسرة	3.74	0.64	74.70	مرتفع	

الجدول (6). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل الضبط الذاتي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	عندما أتعرض لأي مشكلة الجأ إلى والدي	3.28	1.61	65.60	متوسط	1
12	أصدقائي يشجعوني بما أقوم به	2.89	1.43	57.80	منخفض	2
11	اهتم بما يحدث لي الآن ولا اهتم بالمستقبل	2.67	1.51	53.40	منخفض	3
2	سبق وان تشاجرت مع الآخرين	2.64	1.21	52.80	منخفض	4
9	الإثارة والمغامرة أهم من الشعور بالأمن بالنسبة إلي	2.59	1.46	51.80	منخفض	5
8	اعمل ما يحلو لي بغض النظر عن التكلفة أو النتيجة	2.54	1.41	50.80	منخفض	6
10	احاول الحصول على ما أريد حتى لو سبب ذلك المشكلات للآخرين	2.3	1.36	46.00	منخفض	7
6	سبق وان قمت بالغش في الامتحانات	2.28	1.27	45.60	منخفض	8
1	أخذ ممتلكات الغير إذا أتيحت لي الفرصة	2.1	1.32	42.00	منخفض	9
3	استخدم أشياء الغير دون علمهم	2.09	1.20	41.80	منخفض	10
7	أخذت بعض المال عندما أتيحت لي الفرصة	2	1.30	40.00	منخفض	11
4	سبق وأن دخلت دار الرعاية	1.97	1.23	39.40	منخفض	12
	معدل الضبط والرقابة الذاتية	2.17	0.76	43.40	منخفض	

مناقشة النتائج

النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والديمغرافية للأحداث المحكومين في الأُردن.

يتضح من النتائج السابقة في الجدول رقم (2) أنَّ العدد الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (16–18)، أغلبهم من سكان المدينة، ينتموا إلى أُسر دخلها الشهري منخفض يقل عن (300) دينار أردني، وحجم الأُسرة يقع ضمن (7–9) أفراد، كما أنهم أتوا من أسر مستوى تعليمها ثانوي، ويقيموا مع الوالدين في نفس البيت، وهم من أسر مستقرة تمتاز علاقات الأفراد فيها بأنَّها علاقات سليمة وطبيعية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (رمزون، وغرايبة، 2004)، والتي أظهرت أنَّ أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية (16–16) سنة، من سكان المدينة، ارتكبوا الجنوح لأول مرة، وخاصة السرقة، كما أنهم أتوا من أُسر ذات تعليم منخفض، يعملون في المهن والوظائف العادية، ودخلهم الشهري أقل من (150) دينار، وحجم الأسرة يزيد على (7) أفراد.

من الممكن أن يعزى السبب في أن أغلبية أفراد الدراسة هم

فوق سن السادسة عشر يعود إلى

التغيرات التي تصاحب هذه المرحلة الحرجة من عمر الفرد خلال فترة المراهقة والتي ينتج عنها تغيرات جسمية ونفسية من المكن ان تؤدي الى خروج الحدث عن الالتزام بمنظومة القيم الاجتماعية، بالإضافة إلى أن اختلاط مع الأقران في مثل هذا العمر يساهم بشكل كبير في الحث على السلوك الغير سليم وبالتالي الانحراف.

ويمكن أن يعزى السبب في تركز أغلبية أفراد الدراسة في المدينة يعود إلى مساهمة المجتمع القروي في كثير من الاحيان في حل المشكلات والقضايا التي يرتكبها الأفراد في المجتمع دون الحاجة إلى اللجوء إلى السلطات الرسمية والاجهزة الامنية، وذلك لان سكان هذه المجتمعات في الاصل هم من الأقارب وأبناء العمومة الأمر الذي يحول إلى دون وصول المشكلات إلى الأجهزة المعنية وبالتالي لم تدخل ضمن الأعداد الحقيقة وبرز الفارق بين المدينة والريف في أعداد الاحداث المحكومين.

أما المدينة فيظهر فيها تعقد الروابط البشرية وتنوع المهن والتغيرات التي قد تطرأ على الأُسس الثقافية والأخلاقية المتنوعة في المدينة، فهذه جميعها عوامل تساعد على إعادة تشكيل الضوابط والتماسك على إعتبارانها تؤدي إلى إضعاف عوامل التماسك الاجتماعي مثل روابط الجيرة والقرابة والشعور بالمسؤولية الجماعية لذلك فوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية تفقد قوتها في المدينة، أما في المجتمع القروي فإن الوسائل غير الرسمية ما زالت تحتفظ بقوتها وسطوتها وتتضح من خلال تدخل الأقارب والجيران في الأبناء عند قيامهم بأي سلوك مخالف وغير سوي. كما أن قرب الصلة والعلاقة بين الأفراد في المجتمع القروي تشكل حاجزا أمام الأبناء لقيامهم بأي فعل وتصرف غير مرغوب فيه لأنه من المحتمل أن تعلم الأسرة بذلك الفعل عن طريق الأقارب والجيران فينكشف الفعل ويتعرض الطفل للعقوبة، فالضبط الاجتماعي خارج نطاق الأُسرة في الأَرياف والأحياء الفقيرة مازال أكثر فعالية من المدينة.

النتائج المتعلقة بأنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأُردن.

يتضح من نتائج الدراسة كما في الجدول رقم (3) أنَّ العدد الأَكبر من الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأُردن خلال فترة إجراء الدراسة هم من مرتكبو جرائم السرقة بالدرجة الأولى بنسبة مئوية بلغت (41.6%) من مجموع عينة الدراسة، فيما تلتها جرائم الايذاء بنسبة (20%) من المجموع الكلي لعينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (رمزون وغرايبة، 2004)، والتي بينت أن أكثر أفراد عينة الدراسة هم من مرتكبي جريمة السرقة.

ويمكن أن يُعزى السبب في ذلك إلى انخفاض الدخل وتدني مستوى الأوضاع المعيشية للأسرة وخاصة عندما يجد الحدث زملائه يحصلون على كل ما يطلبون فيسعى الحدث إلى إشباع حاجاته ورغباته بأي وسيلة كانت مشروعة أو غير مشروعة فقد يلجأ للسرقة لإشباع تلك الرغبة، ومن أنواع السرقة التي يمكن أن يقوم بها الحدث في الغالب السرقات البسيطة العادية كسرقة المواد والأغراض المتاحة بالقرب من الحدث والتي من السهل حملها وإخفائها كسرقة الأجهزة الخلوية وسرقة النقود، لذا لا بد من الاهتمام بالأطفال وإشباع حاجاتهم المادية ومعاملة الاطفال معاملة طيبة من قبل الآباء والامهات والتركيز على رفع مستوى الوعي العقلي والديني لديهم مما يساهم في عدم انخراطهم في الأعمال المحظورة كالسرقة.

مناقشة النتائج المتعلقة بمعدل الضبط الأُسري للأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل.

يتضح من نتائج الدراسة كما في الجدولين (4)، و(5) وجود خلل كبير في معدل الضبط الأسري لدى الأحداث المحكومين حسب نظرية تشارلز تتل فقد تبين أن بعض أفراد الدراسة كان يواجه ضبط عال فيما البعض الآخر كان يواجه نقص شديد في الضبط، ويعزى ذلك إلى أن بعض أفراد الدراسة كان يتعرض إلى ضبط كبير من قبل الأسرة فيما كان البعض الآخر يتعرض لضبط بسيط منخفض، وفي الحالتين فإن الزيادة والنقص في معدل الضبط الذي يتعرض له الأفراد يؤدي حتما كما أشار تتل سابقا إلى الانحراف، وبعبارة أخرى فإن الخلل في الضبط الأسري يسبب الانحراف لدى الأبناء، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة هكمان وبكيرو (Piquero & Hikman, 2003)، ودراسة (Christopher & Richard, 2005) والتي ترى وجود علاقة قوية بين الخلل في الضبط واحتمال الانحراف وأن الأفراد الذين تعرضو لخلل في الضبط (زيادة أو نقصان) هم أكثر عرضة لارتكاب الجرائم.

ويمكن ان يفسر الاختلاف في معدل الضبط الذي يتعرض له الأحداث إلى البيئة الاجتماعية وتغير طريقة تعامل الأسرة مع الأبناء وذلك تبعاً للعوامل البيئة التي تحيط بالأسرة فبعض الأسر تلجأ إلى استخدام الشدة في تربية الأبناء والبعض يرى من الضروري التسامح بشكل مستمر وعدم معاقبة الأبناء على تصرفاتهم وسلوكهم، الأمر الذي يساهم كما اشرنا سابقاً في الحالتين إلى الانحراف.

وتتفق هذه النتيجة مع فرضية تتل في الانحراف إذْ يرى أنه عندما تتجاوز نسبة ممارسه الفرد للضبط عن (1) وذلك حسب ميزان الضبط كما في الشكل (1)، أي في حال وجود زيادة في الضبط، كما هو الحال في زيادة الضبط الممارس من الأَب على الأَبناء فإنه يظهر في المقابل نقص في الضبط عند الابن، فينخفض معدل الضبط عند الأَبَناء عن (1)، أي أَنَّ الأَبناء بذلوا ضبط أقل من الضبط الذي تعرضوا له من الأَب.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة بارن وفورد (Baron & Forde) والتي تشير إلى أَن النقص والزيادة في الضبط ترتبط بشكل أساسي بجرائم السرقة، والسطو، الاعتداء والإضرار بالممتلكات. كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة فوكس، ونوبل ولين (Fox, Nobles, & Lane,2014)، ودراسة كريستوفر وريكارد (Christopher & Richard, 2005) من حيث أن الزيادة أو النقص في الضبط والتحكم الزائد سبب رئيسي في الانحراف لدى الرجال، والزيادة والنقص في الضبط الذاتي لديهما صلات مهمة في الانحراف.

ومن الممكن أن يعزى السبب في ذلك إلى طبيعة معاملة الاهل للأبناء والتي تتسم بزيادة معدل الضبط والمعاملة القاسية خاصةً من قبل الآباء، والتي تتمثل بالتوبيخ وعدم احترام رأي الأبناء والإهانة والإيذاء، كما أن طبيعة العقاب قد تصل في بعض الأحيان إلى الضرب الشديد والحاق الأذى بالأبناء وقد يسبب ذلك الشعور بالظلم لدى الأَبناء وتنمي شخصية عنيدة متمردة معادية للمجتمع تحاول أن تنفس عن غضبها ومشاعرها المكبوتة بطرق سلبية عديدة: كسرقة ممتلكات الآخرين، وتخريب الممتلكات العامة، فالمعاملة القاسية تقود الطفل إلى ارتكاب الجرائم بحق الآخرين، لذا فإنه يتوجب على الأسرة عدم المبالغة في ضبط الأبناء وتشديد القيود عليهم، بل يتوجب المعاملة المرنة والتوازن في الضبط الأمر الذي قد يعطى الحدث حافزاً قويا ومشجعا له بالشعور بالمسؤولية مما يجعله يلتزم بالمعايير والقيم دون مراقبه.

فالأسرة الواعية بمصلحة أبنائها فإنها تعاملهم معاملة تتسم بالمرونة والعقلانية بحيث لا تُعرض أبنائها للمعاملة القاسية والشديدة، وتحترم آرائهم مما يساهم في خلق شخصية متزنة تحترم الآخر تبتعد كثيراً عن السلوكيات المنحرفة. كما أن الثقافة التي يتلقاها الأبناء لدى الأسرة يجب أن تحتوي على قيم حب الآخر والمشاركة والعدل والمساواة بين الأبناء والتي تساهم كثيراً في ضبط الأبناء وعدم ارتكابهم للسلوك المنحرف.

يتضح مما سبق أَن العامل الأَساسي الذي يؤَدي إلى انحراف الأحداث هو مقدار معدل الضبط الممارس عليهم من قبل الوالدين في فترة التنشئة الأَسرية، وأنه كلما زاد معدل الضبط الممارس على الحدث أو قل كان سبباً في انحرافه عن الطريق السليم وكان عرضةً للانحراف وارتكاب الأَخطاء، وبالتالي لا بد من حل وسط بين الحالتين وهو عملية توازن الضبط في المعاملة الذي دعا إليها تتل في الصيغة الأَصلية لنظريته والتي يرى من خلالها أهمية توازن الضبط Control (Balance) لمنع انحراف الحدث وارتكابه الجرائم.

مناقشة النتائج المتعلقة بمعدل الضبط الذاتي للأحداث المحكومين في الأُردن حسب نظرية تشارلز تتل.

لقد أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (6) ارتفاع معدل الضبط الذاتي لدى أفراد الدراسة ويمكن تفسير الزيادة في الضبط الذاتي لدى الأحداث حسب نظرية تتل بانها حدثت نتيجة عدم مقدرة الأفراد على مواجهة زيادة الضبط الممارسة عليهم في الأسرة مما يؤدي بهم إلى الشعور بالعجز والمهانة، والتي تخلق لدى الفرد الرغبة (Desirability) في القيام بسلوك فوري مضاد (Counter Control) لتلك العملية، فعندما يدرك الفرد أن سيطرته ضعيفة أو عندما يعتقد أن الآخرين لا يعترفون بالضبط الذي لديه على نحو محتمل فإنه سيعاني من الإحساس بالإنكار والذل، فتتولد الرغبة والدافع لدى الفرد بالقيام بسلوك مضاد مما يشعره بالارتياح فتتحول مشاعره من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى في الضبط، لذلك فإن الأَفراد الذين يملكون سيطرة ذاتية عالية هم قادرون بشكل أَكبر على تأجيل الرغبة الفورية المتعلقة بالانحراف ومن المحتمل أن يختاروا السلوكيات غير المنحرفة مع الافتراض أَنهم يملكون نسبة التحكم المناسبة والفرصة للقيام بالانحراف.

كما إن فرصة اختيار الفرد لسلوك محدد ضمن مجموعة سلوكيات تتأثر بمجموعة من العوامل وهي: الإلتزامات الأخلاقية للفرد، والذوق الشخصي، والخبرة والتي تشمل الأَدوار والمكانة التي يحتلها الأفراد، والخصائص الشخصية للفرد والمظهر الشخصي، والسمعة والذكاء، ومميزات رأس المال الاجتماعي (الانتماء للعائلة والعلاقات الشخصية)، وبالتالي ينحصر مجال اختيار الفرد للسلوك حسب الدقة في توازن الضبط (Control Balance) والتي من ضمنه سيتم اختيار السلوك المنحرف (Curry R. Theodore, 2005).

ويعزى السبب في ذلك إلى أن تعرض الأحداث لزيادة في الضبط في الأسرة يؤدي إلى ارتفاع في معدل الضبط الذاتي لديهم مما يحث على القيام بسلوك مضاد للضبط الأسري الشديد والمعاملة القاسية، وكون الأبن لا يستطيع الرد بنفس الأسلوب مع الأب سيقوم في الأغلب بتغيير ضبطه المتوازن؛ لأَنَّه لا يستطيع نسيان الإهانة والتوبيخ في وقت قصير وكونه

لا يملك الفرصة والقدرة على الاعتداء على الأَب والرد بنفس الطريقة، لذلك سيفكر الابن بالانتقام بطريقة أخرى حال توفر الفرصة تتمثل في سرقة النقود من الأَب، أو قيادة المركبة بدون علم الأَب، أو تخريب الأَشياء، أو الخروج للشارع والتشاجر مع أولاد آخرين.

التوصيات

من أجل الحد من انحراف الأحداث في الأُردن توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالأحداث كونهم الشريحة الأَكبر في المجتمع وكونهم جيل المستقبل لذا لابد من تكاثف الجهود للحفاظ على هذه الفئة من التعرض لخطر الانحراف وعليه توصي الدراسة بما يلي:

1- تقديم البرامج التوعوية والإرشادية حول كيفية تعامل الأسرة مع أبنائها.

2- توعية الأسرة بأهمية عملية توازن الضبط في التعامل مع الأبناء وذلك من خلال المحاضرات والندوات.

3- التركيز في الإعلام على دور توازن الضبط الاجتماعي كأسلوب حديث في تربية الأبناء والحفاظ عليهم من الانجراف نحو الانحراف والجريمة.

4- بالإضافة إلى ذلك قد يكون هنالك تدابير أخرى كما ان تطبيق توازن الضبط يحتاج إلى مزيد من التحليل وهذ يوفر نقطة انطلاق لمناقشة موضوع الانحراف إجراء المزيد من الدراسات في نفس المجال.

المصادر والمراجع

أنيس، إ. (1987) المعجم الوسيط، ط2 بيروت: دار الأمواج.

الأمم المتحدة (2006) اتفاقية حقوق الطفل.

البشير، س. والقشعان، م. (2007) إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 35(3)، 42-63.

بدوي، ع. (1999) الضبط الاجتماعي والمقاومة في الأسرة والمدرسة، دراسة تحليلية، مجلة التربية المعاصرة، جامعة طنطا، 16(53)، 67-116.

بدوي، ز. (1978) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1 بيروت: مكتبة لبنان.

البقلي، هـ. (2005) انحراف الطفل المراهق: الأسباب، الوقاية، العلاج، القاهرة: دار النهضة للطباعة والتوزيع.

جابر، س. (2004) علم الاجتماع العام، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

حمزة، م. والقضاة، م. (2010) أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، مجلة كلية التربية، عين شمس، 34(2)، 103- 154.

الحنيطي، د. والعوران، ح. الحجري (2012) أثر العنف الأسري الواقع على الأطفال وعلاقته بسلوكهم المنحرف من وجهة نظر الطلبة العمانيين الدارسين في جامعة مؤتة، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 5(2)، 202-228.

الجريدة الرسمية (2014) قانون الأحداث الأردني، 32 (5310).

الخشاب، أ. (1968) الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط2 القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

الخواجة، م. (2003) الانحراف والمجتمع، القاهرة: دار المصطفى للنشر والتوزيع.

الرشيدي، ب. (2000) الاضطرابات النفسية في المراهقة والطفولة، ط1 الكويت: مكتب الإنماء الاجتماعي.

الشرمان، ي. (2014) انحراف الأحداث: أسبابه وعوامله من وجهة نظر الأحداث، مجلة النجاح للعلوم الإنسانية، 28(6)، 1385-1410.

الصالح، م. (2004) الضبط الاجتماعي، عمان: مؤسسة الوراق.

الضبع، ع. (2008) علم اجتماع العائلي: الأُسرة العربية في عالم متغير، ط1 القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

عباس، م. (2013) علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبد الحسين، ن. (2009) الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي، الديوانية، مجلة كلية التربية الاساسية، (60)،283 -304.

العموش، أ. (2006) البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، مؤتة للبحوث والدراسات، 21(3).

العيسوي، ع. (1988) حقوق الطفل في ضوء الدراسات النفسية، الإسكندرية: مؤتمر الطفل.

الفيروز، أ. (729-823هـ)، محمد بن يعقوب، (1983)، القاموس المحيط، بيروت: دار الفكر، 9 (43).

القريشي، غ. (2011) علم الجريمة، ط1 عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

كوسون، م. (1985) الضبط الاجتماعي للجريمة، مراجعة: محمود الزوادي، بيروت، مجلة الفكر العربي، 6(37/38)، 562-577.

الوريكات، ع. (2013) نظريات علم الجريمة، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الوريكات، ع. والمجالي، ن. (2012) اختبار الاحتواء الداخلي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، جامعة مؤتة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 27(1)، 81-128.

Baron, S. and Forde, R. (2007) Street youth crime: A test of control balance Theory. Justice Quarterly, 24, 335-355.

Christopher, L. and Richard, T. (2005) Control Balance Theory and Violence: An Examination of Contingencies. Sociological Focus, 38(4), 241-260.

Curry R. Theodore (2005) Integrating Motivating and Constraining Forces in Deviance Causation: A test of Causal Chain Hypotheses in Control Balance Theory, Deviant Behavior, 26. 571-599.

Delisi and Hochstetler. (2002) an Exploratory Assessment of Tittles Control Balance Theory: Results from the National Youth Survey. The Justice Professional, 15 (3), 261-272. P26.

Fox A. Kathleen, Nobles R. Matt, and Laine Jodi (2014) Control Balance Behind Bars: Testing the Generality of Tittle's Theory among Incarcerated Men and Women, Journal of Research in Crime & Delinquency, Sage, 1-29.

Kathleen A. Fox, Matt R. Nobles, and Jodi Lane (2014) Control Balance Behind Bars: Testing the Generality of Tittle's Theory among Incarcerated Men and Women, Journal of Research in Crime & Delinquency, Sage, 1-29.

Piquero A. Hickman M, Lawton B. and Greene J. (2001) Applying Tittle's Theory to Police Deviance, an International of Police Strategies & Management, 24 (4), 497-519.

Katherine S. and Williams, (2008) Using Tittle's control balance theory to understand computer crime and deviance, International Review of Law Computers & Technology, 22 (1-2) 145-155.

Leeper, N. and Piquero, R. (2006) Control Balance and Exploitative Corporate Crime, Journal of Criminology, 44 (2) 397-430.

Nobles Matt. R. and. Fox, Kathleen A (2013), Assessing Stalking Behaviors in a Control Balance Theory Framework, Criminal Justice & Behavior, Capella University, 40 (7), 737-762.

Piquero, R. and Hickman, M. (1999) An Empirical Test of Tittle's Control Balance Theory. Journal of Criminology, 37(2), 319-342.

Piquero, R. and Hickman, M. (2003) Extending Tittle's Control Balance Theory to Account for Victimization Criminal Justice & Behavior, 30.(3), 282-301.

Steven, J. E. and Travis, C. (2012) Self- Control, Negative Affect, and Young Driver Aggression: An Assessment of Competing Theoretical Claims. International Journal of Offender Therapy & Criminology, 58 (1), 85-106.

Tittle R. Charles (1995) Control balance: Toward a general theory of deviance. Boulder, CO: West view Press.

Tittle R. Charles (1999) Continuing the Discussion of Control Balance, Theoretical Criminology, Vol 3, No 344, 344 – 352.

Tittle, Charles (2004) Refining Control Balance Theory, Theoretical Criminology, Vol 8, No4, 395- 428.

Vitulano M. Fite P, and Rather. L (2010) Delinquent Peer Influence on Childhood Delinquency: The Moderating Effect of Impulsivity. Journal of Psychopathology & Behavioral Assessment, 32. 315-322.

Wildman, Mark (2007) Inmate Deviant Behaviors: AN Application of Tittles Control Balance Theory. Unpublished Doctoral Dissertation, University of Capella, USA.

Zhang Yan, Day George, and Cao Liqun, (2012) A Partial Test of Agnew's General Theory of Crime and Delinquency, journal of Crime & Delinquency, 58(6), 856-878.

Chrles Tittle's Theory and Explication Juveniles Delinquncy in Jordan: Afield Study

Rakan Radi Alhrahsheh *

ABSTRACT

The study aimed to identify to the Charles Tittle's theory in control balance and its role in explanation of juvenile's delinquency in Jordan, The results of the study showed that there, The number of members of the study (101) has occurred; the study used a comprehensive social survey method. The study found that the majority of juvenile convicts in the role of education and rehabilitation events in Jordan are of the age group (18-15),The educational level of the parents is located within the secondary level, And most of the perpetrators are from crimes thefts, The Results also the showed that the main reason for the deviation convicted juveniles in Jordan Is the Control surplus rate them in the families, And self-control rate among convicted juveniles was low, The study recommended the necessity of making programs and awareness lectures for the family to talk about how to deal with children, Using control balance and without to exaggerate neglect in Treatment.

Keywords: Charles Tittle's Theory, Juveniles Delinquency, Control.

* Faculty of Education, Humanities and Social Sciences, Al Ain University of Science and Technology, UAE. Received on 26/11/2016 and Accepted for Publication on 29/6/2016.